مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
MJAES
المجلد السابع العدد الثاني 2017
Doi: 10.52113/6/2017-7-2/33-56

تأثير الالتزامات المحتملة في قيمة الوحدة الاقتصادية

حيدر علي المسعودي [a] ، علي خلف الجبوري [b]

الملخص

إن إعداد القوائم المالية يجب أن يعكس نشاط الوحدة الاقتصادية، ومن العناصر المؤثرة بذلك النشاط هي الالتزامات المترتبة نتيجة لممارسة ذلك النشاط الذي لهُ أهمية كبيرة في جودة الابلاغ المالي وتأثيره في قيمة الوحدة الاقتصادية، إذ تواجه بعضها مشاكل في الإبلاغ عن الالتزامات المحتملة التي يمكن أن تشكل عبئاً مستقبلياً عليها، وبالنتيجة فأن المستثمرين غالباً ما يلجأون إلى القوائم المالية لغرض معرفة المركز المالي وما تقدمه من معلومات مالية عن طبيعة التزاماتها المحتملة وقدرتها على التنبؤ بها من إمكانية الاعتراف والقياس والابلاغ عن تلك الالتزامات المحتملة، عن طريق افتراض أن لجودة الإبلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة تأثيرا في تحسين القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية، واستنتج أن الابلاغ عن الالتزامات المحتملة لم يتم بالصورة التي تعكس الموثوقية والمصداقية في القوائم المالية، وأن عدم وجود معايير محلية تساعد الكوادر المحاسبية على توضيح أسس الاعتراف والقياس والافصاح عن الالتزامات المحتملة يسهم في ضعف الابلاغ عنها، وبالنتيجة فأن الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة ضروري لتأثيره في قرارات المستثمرين التي تنعكس على أداء السهم في الأسواق المالية.

المقدمة

المبحث الاول

منهجية البحث والأبحاث السابقة

يشتمل هذا المبحث على منهجية البحث والأبحاث السابقة، إذ ستعرض منهجية البحث ما سيجري اثباته في فرضية البحث والاسلوب المتبع في تقديم الأهمية والمشاكل والاهداف المبتغاة من البحث، فضلاً عن التطرق للأبحاث السابقة التي تناولت موضوع البحث سواء أكانت عربية أم أجنبية وأهم النتائج التي توصلت إليها ويشتمل الفصل على الآتي:

1.1 منهجية البحث Methodology: سيجري بيان أسلوب البحث المتبع لإثبات فرضية البحث عن طريق التعرض لأهمية البحث والإشكاليات التي تتطلب البحث، وكيفية معالجتها، فضلاً عن أهداف البحث وحدوده المكانية والزمانية إذ سيتم الاعتماد على الآتي:

أ. منهج القياس التطبيقي عن طريق قياس جودة المستحقات وتأثيرها في قيمة السهم السوقية للوحدة الاقتصادية لعينة البحث.

ب. منهج التحليل للقوائم المالية لعينة من الوحدات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومدى الابلاغ المالي فيها عن الالتزامات المحتملة.

1.1.1. مشكلة البحث The problem: إن من أهم المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية العراقية مشكلة تحقيق مستوى عال من جودة الإبلاغ المالي، إذ تواجه بعضها مشاكل في الإبلاغ عن الالتزامات

a – الاستاذ المساعد الدكتور ، جامعة كربلاء. كلية الإدارة والاقتصاد
b - طالب ماجستير, الجامعة التقنية الجنوبية. المعهد التقني/ الناصرية

المحتملة التي يمكن أن تشكل عبئاً مستقبلياً عليها، وبالنتيجة فأن المستثمرين غالباً ما يلجأون إلى القوائم المالية لغرض معرفة المركز المالي وما تقدمه من معلومات مالية عن طبيعة التزاماتها المحتملة وقدرتها على التنبؤ بها، وعليه فأن البحث سيناقش المشاكل الآتية:

أ. هل تعتمد الوحدات الاقتصادية العراقية المعايير الدولية في الابلاغ المالي عن التزاماتها المحتملة؟

ب. هل تعي الوحدات الاقتصادية العراقية أهمية الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة؟

ج. هل يعي المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية أهمية الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة؟

د. هل هناك ابلاغ مالي كافٍ في الوحدات الاقتصادية العراقية عن الالتزامات المحتملة؟

هـ. هل يؤثر الإبلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية؟

2.1.1. هدف البحث Objective: يهدف البحث إلى تحديد:

أ. تأثير الإبلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة في قيمة الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن بيان معالجاتها المحاسبية المتبعة والمعايير المحاسبية الدولية التي أهتمت بها،

ب. توضيح وعرض وتقديم تصور كامل عن الالتزامات المحتملة التي تترتب على الوحدات الاقتصادية تجاه الغير.

ج. عرض مراحل التطور التاريخي للإبلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة على وفق المعايير الدولية وصولاً إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS).

د. ترصين التأطير النظري للإبلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة و طرق المحاسبة عنها.

هـ. قياس جودة المستحقات لعينة البحث.

3.1.1. أهمية البحث Importance: إن إخفاء أية معلومة تتعلق بنشاط الوحدة الاقتصادية يفقد القوائم المالية تمثيلها الصادق، وبالنتيجة فإن جذب أنظار الوحدة الاقتصادية العراقية إلى أهمية المحاسبة عن الالتزامات المحتملة والابلاغ المالي عنها ضروري، لما تمثله من أهمية استراتيجية في القرارات الاستثمارية. وعليه فأن أهمية البحث تأتي من:

أ. أهمية الالتزامات المحتملة التي تعد من عناصر القوائم المالية يعكس النشاط الماضي والمستقبلي للوحدة الاقتصادية بشكل مؤثر، كونه يركز على مطالبات/ التزامات محتملة قد تحدث أو لا تحدث، تُعد في أغلبها محل اجتهاد وحكم شخصي قد يؤثر عدم الإبلاغ عنها سلباً في صدق القوائم المالية وبالنتيجة على الأداء المالي الاستراتيجي على المدى البعيد.

ب. التحري عن الالتزامات المحتملة للوحدات الاقتصادية العراقية وأسباب عدم الاهتمام بها بالشكل الكافي من ناحية الاعتراف والقياس والافصاح.

4.1.1. فرضية البحث Hypothesis: يستند البحث على فرضيتين رئيستين هما:

أ. إن لجودة الإبلاغ المالي عن المستحقات تأثير في تحسين القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية.

ب. إن الإبلاغ عن الالتزامات المحتملة يؤدي الى توفير معلومات ملائمة عن الوحدة الاقتصادية تؤثر إيجاباً في القرار المتخذ من المستثمر.

5.1.1 هيكلية البحث Structure of study

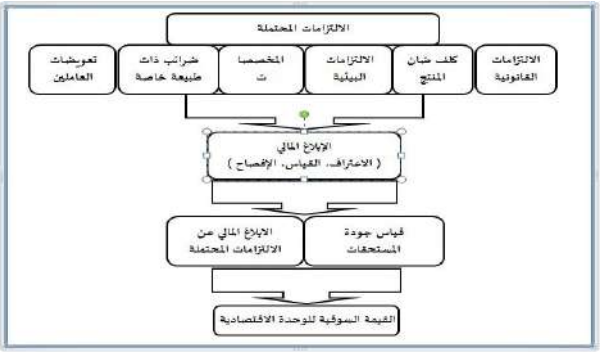

6.1.1. مصادر البحث Resources: اعتمد البحث على المصادر المتوافرة في المكتبات الجامعية والمواقع الالكترونية المعتمدة باللغتين العربية والإنكليزية.

. الحدود المكانية والزمانية للبحث Time and plac

أ. الحدود المكانية: ستشمل بيانات البحث القوائم المالية لعينة من الوحدات الاقتصادية العراقية العاملة ضمن خمس قطاعات اقتصادية مختلفة هي "المصرفي، الخدمات، الصناعي، الفندقة والسياحة، الزراعي " المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبواقع (20) من أصل (72) وحدة اقتصادية مدرجة في السوق وهو ما يمثل نسبة (28%) ، إذ تم اختيارها على أساس الاعلى ارتفاعاً والأكثر هبوطاً من حيث القيمة السوقية وفقا لتقرير هيئة الاوراق المالية العراقية لعام 2014 ومدى توافر البيانات المالية عنها واستمرارية إدراجها ضمن مدة البحث.

ب. الحدود الزمانية: تنحصر الحدود الزمانية للبيانات التي سيتم دراستها في المدة الواقعة بين عام 2010 – 2014، المنشورة ضمن الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية.

2.1 **أبحاث سابقة previou studies:** تأتي أهمية الأبحاث السابقة من كونها تُعد مقاربة يستدل بها الباحث على آفاق البحث العلمي فيما يتعلق بموضوع بحثه ليصل الى وجهته النهائية وهي إثبات فرضية بحثه بالاطلاع على من سبقه من الباحثين وما تم التوصل إليه، وكيفية إسهام تلك الابحاث في إثراء موضوع البحث من الناحية النظرية والعملية، إذ سيتناول هذا المبحث الابحاث السابقة، كالآتي:

1.2.1. أبحاث عربية سابقة Previous Arabian Studies

أ. بحث (خميس،2010) ((قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن الالتزامات البيئية المحتملة على قرارات مستخدمي القوائم المالية)). يهدف البحث الى قياس تأثير الافصاح المحاسبي عن الالتزامات البيئية المحتملة في قرارات مستخدمي التقارير والقوائم المالية، في ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية، إذ افترض أن هناك تأثيرا للإفصاح المحاسبي عن الالتزامات البيئية المحتملة في قرارات المستثمرين ضمن سوق الاوراق المالية. وقد استخدمت عينة من شركات الصناعات البتروكيماوية، وكانت النتائج أن الإفصاح المحاسبي عن الالتزامات البيئية الاحتمالية ما زال اختيارياً على الرغم من أهمية ذلك الافصاح في ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية، وبالنتيجة اوصى البحث بضرورة تعديل معايير المحاسبة المصرية والدولية لتصبح أكثر شمولا للإفصاح البيئي، وتأكد ذلك من الاستبيان الذي أجري على مجموعة من مستخدمي القوائم المالية في البورصة المصرية، والذي أكد أن الافصاح الحالي عن الالتزامات البيئية المحتملة بشركات الكيماويات والبتروكيماويات المصرية مازال غير كاف من وجهة نظر أصحاب المصالح، وأن هناك أهمية لذلك الإفصاح في قرارات المستثمرين.

2.2.1 . أبحاث أجنبية سابقة Previous Foreign studie

أ. بحث (Kennedy,et al, 1998) ((Disclosure of Contingent Environmental Liabilities الإفصاح عن الالتزامات البيئية المحتملة)) يقدم البحث أدلة على أن الافصاحات عن الالتزامات البيئية

يمكن أن تؤثر في الأحكام والقرارات التي يتخذها مستعملي البيانات المالية المقدمة من الوحدات الاقتصادية عن الخسائر المحتملة التي تتداخل جزئياً أو لا يوجد بينها تداخل، إذ تفترض أن الاختلافات في توزيعات الخسائر أو الالتزامات المقدمة ضمن القوائم المالية تؤثر في جميع التصورات عن مخاطر الاستثمار، وكانت النتائج أن الوحدات الاقتصادية التي تفصح عن الحد الأدنى من الخسائر المحتملة أكبر من تلك التي تفصح عن الحد الأقصى, كما أن التي تفصح عن الحد الأقصى أكبر من تلك التي تفصح عن أفضل تقدير، وبالنتيجة فأن هذا يعطي قرارات افتراضية، ولا يُعد هذا السلوك دليلا على خطأ بشري أو التحيز، بل هو استجابة معرفية طبيعية للمعلومات المحدودة وغير المؤكدة لتسوية الالتزامات المحتملة.

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي للالتزامات المحتملة و أنواعها

تعد الالتزامات المحتملة من العناصر التي لها أهمية خاصة في اتخاذ القرارات من "أصحاب المصالح"، وهذه الاهمية من جانب تأثيرها على المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تحديد النفقات المستقبلية التي يمكن أن تترتب عليها ويمكن أن تشتمل على الدعاوى القضائية، ضمان المنتجات والضرائب الخاصة، وبسبب المخاطر التي تفرضها الالتزامات المحتملة ينبغي النظر بعناية من الادارة و كذلك وكالات التصنيف الائتماني والدائنين والمستثمرين الذين يعتمدون على عمليات التدقيق بشكل أساس في كشف المخاطر الخفية للالتزامات المحتملة(www.investopedia.com)، وتقدير تلك المخاطر بشكل عقلاني وعدم المبالغة فيها أو إخفائها وهو ما يتطلب توضيح مفهوم الالتزامات المحتملة وكما يأتي:

1.2: مفهوم الالتزامات المحتملة The concept contingent liabilities: تصنف الالتزامات المحتملة على إنها النوع الثالث من الالتزامات المالية التي يجب على الوحدة الاقتصادية اظهارها ضمن فقرة الخصوم في قائمة المركز المالي، إذ بيّن المعيار المحاسبي الدولي (37) الالتزامات المحتملة في مقدمته (18) : ينشأ الالتزام المحتمل نتيجة لأحداث ماضية ويتأكد بحدث مستقبلي لا تمتلك الوحدة الاقتصادية السيطرة عليه؛ أو قد ينشأ نتيجة لأحداث ماضية لم يعترف بها بسبب عدم وجود تدفق للموارد الاقتصادية أو عدم قابليتها للقياس بشكل موثوق. وبالنتيجة فإن عاملي تدفق الموارد الاقتصادية والموثوقية بالقياس هما الأساس في اعتراف الوحدة الاقتصادية والافصاح عن الالتزامات المحتملة (المعيار الدولي (37) مقدمة18).

ويصنفها (الججاوي وآخرون،380:2009) بإنها ديون محتملة على الوحدة الاقتصادية، قابلة للسداد كلياً أو جزئياً أو الإلغاء اعتماداً على الأحداث المستقبلية، إذ تعتمد تلك الاحتمالية على الاحداث المستقبلية المرتبطة بتلك الديون واحتمال وقوعها وتحمل الوحدة الاقتصادية للنتائج المترتبة لذلك الالتزام أو عدم وقوعها وانتفاء الحاجة للالتزام المحتمل. كضمان المبيعات الذي تمنحه الوحدة الاقتصادية على المنتجات المصنعة كجزء من عملية الترويج وزيادة المبيعات، وبالنتيجة يجب على الوحدة الاقتصادية اظهار ذلك الالتزام وتصنيفه على وفق الفترة المرتبطة به سواء أكانت قصيرة الاجل أم طويلة الاجل.

بينما يذكر كل من (Melchior,duca.2014:1) أنه يمكن إن تكون الالتزامات المحتملة صريحة أو ضمنية، إذ تؤدي الالتزامات الاحتمالية الصريحة الناتجة عن الترتيبات المالية أو القانونية أو التعاقدية

إلى المتطلبات المشروطة لجعل المدفوعات ذات قيمة اقتصادية، بينما لا تنشأ الالتزامات الطارئة الضمنية من مصدر قانوني أو تعاقدي، ولكن يتم التعرف عليها بعد إن يتحقق الشرط أو الحدث.

ووضح (المعيار الدولي (37) الفقرة12) إن جميع المخصصات تعد التزامات محتملة، لكن يجب التفريق بين تلك العمليات المالية دائمة الحدوث ولكنها صعبة التقدير بدقة مثل المخصصات الداخلية التي تتعلق بعمل الوحدة الاقتصادية كالاندثار وغيره، وبين تلك الالتزامات لجهات خارجية يمكن أن تحدث مستقبلاُ وتكون غير واضحة القيمة وغير متكررة مثل مخصصات الدعاوى القانونية أو التعويضات. وقد جاء في (الفقرة 7) من القاعدة المحاسبية العراقية (9) إن إدارة الوحدة الاقتصادية ملزمة بالقيام بتقدير الالتزامات المحتملة اعتماداً على المعلومات لديها في تاريخ إعداد قوائمها المالية مع الاستعانة بالحالات المماثلة او الخبرة في مثل تلك الأحداث. وعليه فإن الالتزامات المحتملة يمكن إن تقسم على أنواع ثلاث رئيسة (Edmonds, etal, 2007:445) هي:

أ. التزام محتمل بشكل مقبول ويمكن تقديره، يجب الاعتراف به والإفصاح عنه.

ب. التزام محتمل بشكل معقول ولكن لا يمكن تقديره، يجب الإفصاح عنه فقط.

ج. التزام محتمل ليس من المتوقع حدوثه ولا يمكن تقديره، وهنا يهمل.

2.2: أنواع الالتزامات المحتملة Types of contingent liabilities: للالتزامات المحتملة أنواع عدة، ومن أهم أنواع الالتزامات التي يحتمل أن تترتب على الوحدة الاقتصادية الآتي:.

أ. الالتزامات القانونية Legal Liabilities : تُعد الالتزامات القانونية من أكثر الالتزامات المحتملة حدوثاً في الوحدات الاقتصادية وذلك نتيجة للنشاط المشترك مع القطاعات الأخرى واستعمال التكنولوجيا، إذ أصبحت براءات الاختراع الأكثر تنازعاً بين الوحدات الاقتصادية، ويجب على الوحدات الاقتصادية النظر في عوامل عدة، لتحديد ما إذا كان سيُعترف بالمسؤولية المتعلقة بتهديد التقاضي والالتزامات والتقييمات الفعلية أو المحتملة أم لا، ومن أهم تلك العوامل المؤثرة بالالتزام المحتمل الآتي(Kieso,et al,2012:738):.

1. الفترة الزمنية لحدوث النشاط سبب التقاضي.
2. احتمالية حدوث نتائج سلبية.
3. القدرة على إجراء تقدير معقول لمبلغ الالتزام المحتمل.

ويضيف (Kieso,et al,2012:738) أيضاً إن سبب التقاضي يجب إن يكون وقع في أو قبل تاريخ اعداد البيانات المالية، إذ لا يهم إن الوحدة الاقتصادية أدركت وجود أو إمكانية إقامة دعوى قضائية أو مطالبات بعد تاريخ اعداد القوائم المالية، لتقييم احتمال حدوث نتائج سلبية، مع الاخذ بالحسبان طبيعة التقاضي، التقدم في القضية، التجارب السابقة في حالات مماثلة.

ب. الضمان (تكاليف ضمان المنتج) Product Warranty Cost: منذ بدأت الثورة الصناعية والمنتجات الجديدة تظهر بوتيرة متزايدة مما زاد التعقيد على الوحدات الاقتصادية بشكل كبير في سعيها لتلبية احتياجات وتوقعات الزبائن المتزايدة، إذ إن المنتجات يمكن أن تتراجع كفاءتها نتيجة للاستعمال أو الفشل عندما تكون غير قادر على القيام بوظائفها الطبيعية، فالزبائن بحاجة الى ضمان إن المنتج سوف يؤدي الخدمات المتوقعة منه على مدار العمر الإنتاجي لهُ، وكذلك تزداد التشريعات

صرامة لحماية مصالح الزبائن، لذا استجابت الوحدات الاقتصادية المصنعة لهذه التحديات عن طريق تقديم ما يضمن استمرار منتجاتها بتقديم المنفعة لمشتريها، والضمان هو عقد قانوني يلزم الوحدات الاقتصادية التصحيح عن جميع الإخفاقات التي قد تحدث في المنتج ضمن فترة الضمان(Murthy,2007:427). ويرى (Murthy & Djamaludin,2002:231) أن الضمان عنصر هام في تسويق المنتجات الجديدة يشير لارتفاع جودة المنتج ويوفر ضمانات أكبر للزبائن، وتشمل خدمة الضمان تكاليف إضافية للمنتج وهذه الكلفة تعتمد على جودة المنتج وشروط الضمان، كما تتأثر جودة المنتج بالقرارات التي ستتخذ خلال تصميم المنتج وتصنيعه، هذه التكاليف الإضافية تسمى أحيانا "تكاليف ما بعد البيع"، إذ ينبغي إن تعترف الوحدات الاقتصادية بالالتزام المحتمل في سجلاتها إذا كان بإمكانها تقديره بشكل معقول، وإن المبلغ المقدر للالتزام يشمل جميع الكلف، فالوحدة الاقتصادية ستتحمل تكاليف ما بعد البيع والتسليم الناتجة عن تصحيح العيوب أو النواقص المطلوبة وفقا لعقد الضمان. وتعد تكاليف الضمان مثالا تقليديا للالتزامات المحتملة.

ج. الالتزامات البيئية Environment Liabilities : تعرف المسؤولية البيئية بأنها الالتزام الذي قد يرتب على الوحدة الاقتصادية دفعات مستقبلية، وذلك بسبب الأحداث الماضية أو لتعويض طرف ثالث نتيجة للأذى من الأضرار البيئية الناتجة عن نشاط الوحدة الاقتصادية (Marcel & Cristina. 2012:47). إن تقدير الالتزامات البيئية يمكن إن يكون غير مؤكد للغاية، كذلك فإن الكلفة الإجمالية للالتزامات البيئية تعتمد على عوامل كثيرة، منها ما يتعلق بأطراف أخرى معنية، وسائل إزالة الضرر البيئي المحتملة، وجود أو إمكانية استرداد التأمين، وأيضاً المسؤولية القانونية بأثر رجعي، أو التكافل والتضامن عن الضرر البيئي (Kennedy.1998:260). وعليه يمكن تصنيف الالتزامات البيئية على النحو الآتي (Santana,et al,2007:1):

1. المسؤولية القانونية Legal Liabilities: تلك التي تنشأ بالقوة من الوثائق القانونية (التشريعات والعقوبات التي يفرضها القانون، وغيرها).
2. المسؤولية الاخلاقية أو البناءة Constructive Liabilities: تلك التي تقترحها الوحدة الاقتصادية تلقائياً، سواء أكانت داخلية أم خارجية.
3. المسؤولية العادلة Equitable Liabilities: هي تلك الالتزامات التي وجدت الوحدة الاقتصادية نفسها مضطرة إلى الوفاء بها بسبب العوامل الأخلاقية والمعنوية.

د. ضرائب ذات طبيعة خاصة Special Nature Taxes: في بعض الدول تفرض ضرائب ذات طبيعة خاصة تختلف عن الضرائب الرئيسة الواردة في قانون ضرائب الدخل ومنها الولايات المتحدة، إذ تفرض بعض ولاياتها ضرائب خاصة، مثل ولاية كاليفورنيا التي تفرض ضرائب تشمل (business taxes law,2012):

1. ضرائب عن اجمالي الإيرادات.
2. ضرائب عن قيمة الممتلكات غير الملموسة في بعض اتفاقيات نقل التكنولوجيا.
3. رسوم معينة للتخلص من النفايات.
4. ضرائب على الشركات الصناعية أو المستوردين أو الاستيراد لحماية المنتج المحلي.
5. ضرائب عن شراء الوقود في ظل ظروف معينة.

هـ. المخصصات Allowances: تختلف المخصصات عن الالتزامات من حيث التوقيت والمبالغ المترتبة على

كل منها، إذ عرف المعيار الدولي(37-م2) المخصّص بأنه : التزام ذو توقيت أو مبلغ غير مؤكد، أما الالتزام المحتمل فهو نتيجة لأحداث سابقة سيتأكد أكثر بحدث مستقبلي لا يقع تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية. ويضيف المعيار الدولي(37-12) بشكل عام : تُعد جميع المخصصات محتملة لأنها غير مؤكدة توقيت الحدوث أو قياس المبلغ. أما المواد (61-62) فقد أوضحت أن استعمال المخصصات يكون كالآتي:

1. تقابل المصروفات (الأصول) بالمخصص المرتبط بها الذي جرى الاعتراف به أصلاً.
2. يجري ذلك عند تسوية المصروف أو تكوين المخصصات.

إن تكوين حساب المخصص المتراكم يخدم غرضين رئيسين، فهو يعكس قيمة استهلاك الأصل مع مرور الوقت، ويعد بمثابة حساب احتياطي لمواجهة فقدان أحد الأصول(Morley,2015:1).

و. تعويضات العاملين Compensation of Employees: تُعد كافة منافع العاملين قصيرة الأجل وهو ما نص عليه المعيار الدولي (19-ف8) وتشمل هذه الالتزامات المحتملة الأجور والرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي، والإجازة السنوية المدفوعة والإجازة المرضية المدفوعة أو المكافآت والمنافع غير النقدية التي يمكن قياس الالتزام المترتب عليها، ولكن في بعض الأوقات تتراكم التزامات لصالح العاملين، لذا على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عنها وقياسها وفقا لأسلوب معين خاص يفرضه الاتفاق بينها وبين العاملين، وقد حدد المعيار الدولي(19-ف14) أنه : على الوحدة الاقتصادية القيام بقياس الكلفة المحتملة لتراكم الغياب التعويضي الذي يمكن أن تدفعه والناتج عن الاستحقاق غير المستخدم من العاملين في تاريخ قائمة المركز المالي، وهذا يعني أن الالتزام بمقدار مبلغ الدفعات الإضافية التي يتوقع أن تنشأ فقط من حقيقة إن المنفعة تتراكم، كما إن الالتزامات المتعلقة بالعاملين تنتج أحياناً من القيود الأخلاقية أو المعنوية بدلا من القيود القانونية (Santana,et al,2007:5).

3.2. مخاطر الالتزامات المحتملة Risk of contingent liabilities: إن معرفة الوحدة الاقتصادية بالالتزامات المحتملة لا يعني بالضرورة التخلص من المخاطر المصاحبة لها أو القضاء عليها أو نقلها الى جهة أخرى قد تتشارك معها في تحمل جزء من تلك المخاطر، إذ يتوجب على إدارة الوحدة الاقتصادية إدارة تلك المخاطر بحكمة وكفاية قبل اتخاذ القرار بشأنها، فالتعرض لمخاطر الالتزامات المحتملة يجب إن يكون عن طريق تأمين التمويل اللازم لتغطية الخسائر التي وقعت أو قد تقع عن طريق وضع آليات قد تشمل إنشاء مخصص أو تأمين موارد مالية مرنة يمكن عن طريقها الاستجابة لمخاطر الالتزامات المحتملة (Cebotari,2008:26). إن هذه المخاطر تأتي من إمكانية زيادة الآثار السلبية للمخاطر، فمثل هذه المخاطر ليست شفافة، وقد تواجه المستثمرين حالة من عدم اليقين بشأن المدى الحقيقي للالتزامات المالية، فضلاً عن إن المخاطر المالية الكامنة في الالتزامات المحتملة قد تكون بصورة منهجية يضاف إليها صعوبة قياس تلك الالتزامات وعرضها في قائمة المركز المالي (McDonald,2005:285). إن التأمين ضد المخاطر أو التحوط يمكن إن يساعد في تأمين الموارد اللازمة للتعامل مع تبعات النتائج السلبية الكبيرة التي قد تأتي نتيجة لمخاطر الكوارث الطبيعية أو الالتزامات البيئية (Cebotari,2008:29). لذلك على الوحدة الاقتصادية عند إدارة المخاطر التركيز على الآتي(Lewis, Mody,1998:133):

أ. تحديد مدى تعرض الوحدة الاقتصادية للمخاطر.

ب. التحديد الكمي أو قياس تلك المخاطر.

ج. تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحمل تلك المخاطر.

د. اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن تخصيص رأس المال اللازم لدعم المخاطر التي تواجهها.

المبحث الثالث

الإبلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة

يتطلب الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة اجراءات خاصة للاعتراف والقياس والافصاح وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث، إذ أن الالتزامات المحتملة يمكن أن تكون صريحة أو ضمنية، وبالنتيجة فأنها تتطلب البحث والتحري قبل الاعتراف وبيان الموثوقية للقياس المبني على الاعتراف، وعادة ما يتم الافصاح عنها فقط بدون قياسها لعدم التأكد من حدوثها من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية وكما يلي :

1.3. الاعتراف بالالتزامات المحتملة Recognition of Contingent liabilities: أوضح (IFRS,2010:33) أن الاعتراف هو عملية ادراج عنصر ما في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، يلبي معايير الاعتراف التي يمكن أن يتم عن طريقها التعبير عن ذلك العنصر بالكلمات أو الأرقام. ولكي يعترف بالالتزام فأنه يتطلب معرفة اركان الاعتراف بالالتزام، التي يمكن ادراجها ضمن ركنين رئيسين للاعتراف بالالتزام هما (IFRS,2010:33):

أ. احتمال أن يتطلب التضحية بجزء من المنافع الاقتصادية بالمستقبل.

ب. إمكان قياس حجم المسؤولية بشكل موثوق.

إن الاعتراف يعني إيضاح المعلومات المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والنفقات في التقارير المالية، الذي يكون عن طريق الادراج في التقارير المالية أو الإيضاحات المصاحبة لها (SAC.4,1995:12). وبالنتيجة فأن الاعتراف بالحدث الاقتصادي يجب ان يتمتع بالأركان الآتية (FASB.CON.5,1984:25) :

أ. أن الحدث الاقتصادي يلبي أحد تعاريف عناصر القوائم المالية.

ب. إمكان القياس بموثوقية كافية.

ج. أهمية الحدث وإمكانية إحداث فرق في قرارات أصحاب المصالح.

د. موثوقية المعلومات وحياديتها وقابليتها للتحقق.

إن السمة الرئيسة للاعتراف بالالتزام هي وجود طرفين أحدهما الوحدة الاقتصادية والطرف الاخر خارجي، لأنه لا يمكن أن ينعقد الالتزام بوجود أحدهما في كلا الجانبين (SAC.4,1995:23). ومن أهم شروط الاعتراف بالالتزام المحتمل إمكان أن تقوم الوحدة الاقتصادية بدفع جزء من مواردها الاقتصادية كأموال أو خدمات لتسديده وأن احتمال التسديد يكون أكبر من عدمه، وأن موثوقية القياس والتقدير للالتزام المحتمل جزء مهم لإظهاره ضمن القوائم المالية (المعيار المحاسبي الدولي37، 1538:2004). وتتميز الالتزامات المحتملة بصعوبة معرفة مبالغها بصورة دقيقة في لحظة الاعتراف بها. عليه فأن الاعتراف بالالتزامات المحتملة ناتج عن (Davinci,2010:95):

أ. التزامات قانونية (Legal obligations) مستمدة من أحكام تعاقدية، متطلبات تشريعية أو تعليمات من الجهات المختصة بناء على تشريعات فعالة.

ب. التزامات بناءة (Constructive obligations) تستمد قوتها من الإجراءات الطبيعية للوحدة الاقتصادية أو من سياساتها المعلنة.

وعند أجراء مقارنة بين متطلبات الاعتراف بالالتزامات المحتملة في المعايير الامريكية المقبولة

قبولاً عاماً (GAAP) ومعايير الإبلاغ الدولي (IFRS) كما في الجدول (3-1) يتبين الآتي:

جدول (3-1)
متطلبات الاعتراف بالالتزامات المحتملة

المعيار / من حيث	مبادئ المحاسبة المقبولة عاماً (SFAS No. 5) FASB	معايير الإبلاغ المالي IFRS المعيار الدولي (37)
الاعتراف بالالتزام المحتمل	مرجح	أكثر ترجيحاً من لا
مقدار النتائج	أقل تقدير	التقدير المتوسط
الافصاح الاستثنائي	لا يوجد	في حالة وجود تحيز جدي من قبل الوحدة الاقتصادية
المكاسب المحتملة	لا يعترف به	يسمح ببعض الاعتراف

المصدر (Schiff,et,al,2012:3)

2.3: قياس الالتزامات المحتملة Measurement of Contingent Liabilities: إن القياس عموماً هو عملية تحديد القيمة النقدية لعناصر البيانات المالية التي أعترف بها لغرض ادراجها في القوائم المالية وهذا ينطوي على اختيار أساس معين للقياس (IFRS,2010:37). وقد ورد تعريف القياس في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA)عام 1996 بأن القياس يمثل عملية مقارنة الاعداد بالأحداث المالية على أساس قواعد محددة (سويد، 8:2012). فاعتراف الوحدة الاقتصادية بالالتزام المحتمل يعني أن عليها تحديد مقدار ذلك الالتزام استناداً إلى المعلومات المتاحة على وفق وجهة نظر محترمة وبقدر معقول ((AICPA,2010:2)). وأن المعيار الثاني للاعتراف بالعنصر هو أنه يمتلك كلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية واستعمال تقديرات معقولة ليُعد جزءا رئيساً عند إعداد البيانات المالية ولكن يقوض مصداقيتها (IFRS,2010:34). مع الأخذ بالحسبان أن مصطلح "المحتمل" و" قدر معقول" من الصعب تحديده، وبالنتيجة فأن على الوحدة الاقتصادية أن تفصح عن طبيعة الالتزام ومبلغه إذا كان عدم الافصاح يؤدي إلى تضليل البيانات المالية (Schiff,et,al,2012:3). وهناك عناصر عدة تؤثر في عملية القياس فإعداد التقارير المالية يعني تطبيق ممارسات القياس للأنشطة الاقتصادية وهذه الممارسات ناتجة أصلاً من الضغوط أو الحوافز الاقتصادية التي نشأت عن عدم قدرة التقارير المالية على التمثيل الملائم لنتائج النشاط الاقتصادي، أو أنها لا تعزز الانشطة الاقتصادية بصورة حقيقية، ومنها التفاوت بين الكلفة التاريخية والقيمة الحالية للأصول التي قد تكون صحيحة وفقاً لمعايير القياس لكنها مضللة في اتخاذ القرارات (ICAEW,2006:8). ويمكن توضيحه العوامل المؤثرة في تطور عملية القياس بالشكل (3-1) وكالآتي: -

شكل (3-1)
العوامل المؤثرة في تطور عملية القياس

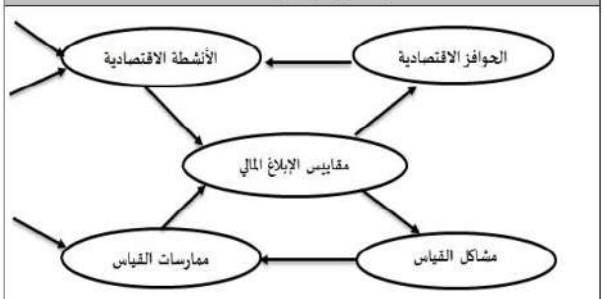

المصدر: (ICAEW,2006:8)

إن الهدف من قياس الالتزامات المحتملة هو معرفة قيمة الالتزام الذي يمكن أن تتحمله الوحدة الاقتصادية بصورة معقولة والذي سيدفع في نهاية الفترة المشمولة بالقوائم المالية لإعفائها من الالتزام الحالي، وهذا المبلغ قد يكون (Dowad,et,al,2010:7) :

أ. أقل من القيمة الحالية للموارد اللازمة للوفاء بالالتزام.

ب. أقل من القيمة التي ستضطر الوحدة الاقتصادية لدفعها نتيجة لإلغاء التزام،(بما في ذلك تكاليف الإلغاء).

ج. أقل من القيمة التي سيتعين على الوحدة الاقتصادية أن تدفعها لنقل الالتزام إلى طرف ثالث (بما في ذلك تكاليف نقل الالتزام).

إن قياس الالتزام بصورة موثوقة يحتاج الى التعرف على أسباب نشوء الالتزام سواء أكانت قانونية ناتجة عن التعاقد أم تطوعية للإسهام في الحد من أثار نشاط الوحدة الاقتصادية وتأثيراته على البيئة المحيطة بها، ومن ثم تحديد أو قياس قيمة الالتزام مقابل المنافع الاقتصادية التي سيضحى بها، ويذكر (Barker & McGeachin,2011:24-25) العديد من الامثلة التي يمكن قياس الالتزامات عن طريقها وهي:

أ. القيمة العادلة في حالة وجود أسواق مالية نشطة وهو ما يتفق مع مبادئ(IASB)،

ب. الكلفة التي يمكن تحديدها عند الاعتراف المبدئي،

ج. وكذلك يمكن قياسها بقيمة الالتزام الذي يمكن أن يُنشأ بنهاية الفترة المشمولة به بعقلانية،

د. القيمة التبادلية للالتزامات كعقود التأمين.

ويمكن توضيح بعض أسس القياس المستخدمة لتحديد قيمة الالتزام الذي يمكن ان يترتب على الوحدة الاقتصادية في الجدول (3-2) الآتي:

جدول (3-2)
اسس قياس الالتزامات

سمة القياس	نوع الالتزام	أمكانية القياس
القيمة الحالية للالتزام	كلفة الجدث الاقتصادي	القيمة الحالية تحددها المنافع الاقتصادية المتوقعة لتسوية الالتزام
القيمة السوقية	كلفة التحويل (القيمة العادلة)	المبلغ الذي سيدفع لنقل المسؤولية في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس
القيمة التعاقدية الحالية	كلفة العطاء	المبلغ الذي التزمت به الوحدة الاقتصادية وفق العقد لتسوية كامل الالتزام
قيمة استبدال الالتزام الحالية	العائدات المتوقعة من الاستبدال تساوي الالتزام	تدفق للمنافع الاقتصادية المقابلة لاستبدال الالتزام الحالي
الالتزام الخارجي	تسوية الالتزام	أعلى كلفة للمنافع أو كلفة أخلاء المسؤولية الناتجة عن الالتزام
الالتزام الداخلي	قيمة المعونات	أدنى قيمة حالية أو أدنى قيمة من العوائد الناتجة عن التسوية

المصدر: (Barker & McGeachin,2011:43)

3.3. الإفصاح عن الالتزامات المحتملة Disclosure of Contingent Liabilities:

أن الإفصاح الملائم عن الالتزامات المحتملة يمكن أن يسهم باتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة المالية بشكل أكثر كفاية وفاعلية، إذ يمكن أن يتضمن الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأمور الآتية (Cebotrai,2008:33) :

أ. يجب أن تكون المعلومات التي يكشف عنها مفيدة وذات مصداقية.

ب. الكشف عن المعلومات ذات الصلة بالأثر المالي المحتمل للالتزامات من دون الاسهاب في التفاصيل التي قد تسبب الارباك لدى متخذ القرار.

ج. تحديد كلفة الالتزامات المتوقع/ المحتمل حدوثها لتقليل حالة عدم التأكد.

د. إن التقليل من حالة عدم التأكد يؤدي الى اتخاذ القرارات الرشيدة.

هـ. في بعض الحالات يكون الإفصاح غير ذي أهمية، ولكن هذا لا يعني استغلال عدم وضوح المعايير حول طبيعة الالتزامات كي لا يكشف عنها.

و. يجب أن تكون هناك مسؤولية واضحة وصارمة لتوفير تقارير دقيقة عن الالتزامات المحتملة توحي بوجود التزام بمعايير الافصاح الدولية.

ويذكر كل من (Marcel & Cristina,2012:47) أن التقارير المالية تُعد وسيلة الاتصال الرئيسة للوحدات الاقتصادية مع أصحاب المصالح، إذ يجب ان تفصح عن الالتزامات المحتملة ان وجدت على وفق وجهة نظر مقبولة ومحترمة، أو إذا كان الالتزام لا يلبي متطلبات المعايير من حيث الأهمية النسبية فعلها الإفصاح عنه ضمن الملاحظات المعروضة مع القوائم المالية وكذلك طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى، وبالنتيجة فأن حاجة الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أصبحت أكثر تشدداً وإصراراً من لدن المنظمات الدولية، إذ ألزمت لجنة الاوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن الالتزامات المحتملة، ولاسيما الالتزامات البيئية بموجب المعايير والقوانين النافذة

(Wallace,1993:1099). وتواجه الوحدة الاقتصادية ثلاثة احتمالات في ما يتعلق بالإبلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة وهي:

أ. الابلاغ الكامل الذي يتضمن (الاعتراف والقياس والافصاح) التي يمكن ان تتوافر إجمالاً. وهنا يجب إظهار الالتزام المحتمل وتكوين مخصَّص ضمن عناصر قائمة المركز المالي.

ب. عدم توافر ركن القياس مع توافر إمكانية حدوثه. فأن الافصاح ضمن الملاحظات المالية عن ذلك الالتزام ومدى امكانية حدوثه تكفي للإبلاغ عنه بسبب عدم توافر التقدير الموثوق به بصورة كاملة.

ج. عدم الافصاح عن الالتزام المحتمل نتيجة لعدم الموثوقية بالحدث الملزم الذي ينتج عنه تدفق لموارد الوحدة الاقتصادية مع انعدام امكانية قياسه. ويمكن توضيحها من خلال الشكل (3-2) الآتي:

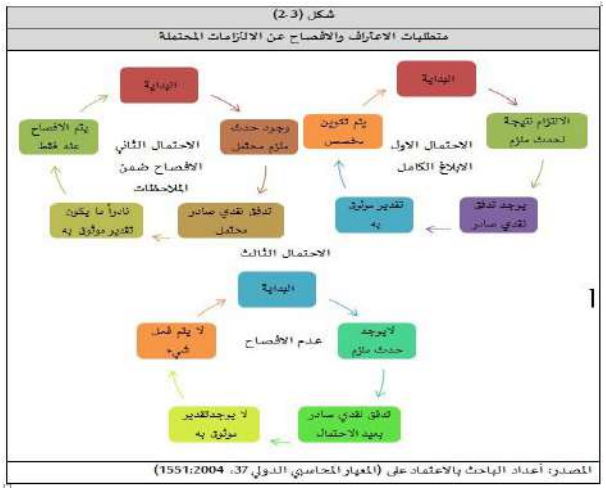

4.3. قياس جودة الابلاغ المالي عن المستحقات: لقياس جودة الابلاغ المالي عن المستحقات في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية سيتم الاعتماد على معادلتين رئيستين؛ الاولى لقياس التدفقات النقدية التشغيلية التي سيتم استخدامها في المعادلة، الثانية لقياس جودة مستحقات الوحدة الاقتصادية وهذه المعادلات هي:

أ. معادلة (cohen,2001:9) تستعمل هذه المعادلة لقياس التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بناءً على علاقتها مع متغيرات السنة الحالية لعينة البحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى (الانحراف المعياري) وكما يلي:.

$$CFOi_{t+1} = \alpha_0 + \beta 1 CFO_{i,t} + \beta 2\ \Delta AR_{i,t} + \beta 3\ \Delta INV_{i,t} + \beta 4\ \Delta AP_{i,t} + \beta 5\ DEPR_{i,t} + \beta 6\ OTHER_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

إذ أن :

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية مطروحاً منها الالتزامات غير الاعتيادية والخصومات التشغيلية للسنة الحالية.

$\Delta AR_{i,t}$: التغير في الحسابات المدينة للسنة الحالية.

$\Delta INV_{i,t}$: التغير في المخزون للسنة الحالية.

$\Delta AP_{i,t}$: التغير في الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة للسنة الحالية.

$DEPR_{i,t}$: الإندثارات.

$OTHER_{i,t}$: المستحقات الاخرى محسوبة كالآتي EARN- (CFO+ΔAR+ΔINV- ΔAP-DEPR)، إذ أن (EARN) هي الدخل قبل البنود غير الاعتيادية والعمليات المتوقفة.

$\varepsilon_{i,t+1}$: يفترض ان نسبة معامل الخطأ صفر. علماً أن جميع المتغيرات نسبت الى إجمالي الأصول.

ب. معادلة (Verdi,2006:14) لقياس جودة المستحقات: يمكن قياسها بالاعتماد على العلاقة بين التدفق النقدي ومقدار الارباح التي تتولد من الايرادات وعلاقتها بالأصول الثابتة للوحدة الاقتصادية والتدفقات النقدية المستقبلية فضلا عن التغير في الإيرادات والاندثارات، باستخدام نموذج (Dechow & Dichev 2002) تضاف اليها المتغيرات الأساسية في (Jones,1991) والنموذج المقدم من (McNichols ,2002) كما يلي:

$Accruals_{i,t} = \alpha + \beta1*CashFlowi_{t-1} + \beta2*Cash Flow_{i,t} + \beta3*CashFlow_{i,t+1} + \beta4*\Delta Revenue_{i,t} + \beta5*PPE_{i,t}$

وتحسب على وفق الآتي:

Δ CA: التغيير في الاصول المتداولة.

Δ Cash: التغيير في النقدية.

ΔCL: التغيير في الالتزامات المتداولة.

ΔSTD: التغيير في الديون قصيرة الأجل.

Dep : الاندثار.

$Cash\ Flow_{it}$: التدفقات النقدية للسنة الحالية.

$Cash\ flow_{t-1}$: التدفقات النقدية للسنة الماضية.

$Cash\ flow_{it+1}$: التدفقات النقدية للسنة المقبلة.

$\Delta\ Revenue_{it}$: التغير في الإيرادات للسنة الحالية.

PPE: قيمة الأصول الثابتة.

علماً أن جميع المتغيرات نسبت الى إجمالي الأصول.

الجـــانب العملي

سيتم تناول عينة البحث التي اختيرت من ضمن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغة (20) وحدة اقتصادية بنسبة (28%) من مجموع (72) وحدة اقتصادية، إذ سيتم التطرق لمواصفات عينة البحث ونشاطها الاقتصادي، ومن ثم قياس جودة الابلاغ المالي عن طريق تهيئة البيانات الخاصة بالتدفق النقدي التشغيلي وجودة المستحقات وكما يأتي:

1.4. عينة البحث The research sample: تتكون عينة البحث من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تمثل الاعلى أرتفاعاً والأكثر انخفاضاً بالقيمة السوقية لخمسة قطاعات هي (المصرفي، الخدمات، الصناعي، الفندقة، الزراعي) والتي سيتم قياس جودة قوائمها المالية والمدرجة في أدناه مع بياناتها لغاية 2014 وتحليلها، وهي:

المبحث الرابع

ت	الوحدات الاقتصادية	التأسيس	الادراج	رأس المال	الاسهم المتداولة
القطاع المصرفي	مصرف اشور للاستثمار	2005/4/25	2007/11/11	250,000,000,000	19,880,300,000
	مصرف دجلة والفرات	2005/8/24	2010/5/11	100,000,000,000	66,684,700,000
	مصرف الشرق الاوسط	1993/7/7	2004/7/8	250,000,000,000	25,780,700,000
	مصرف الائتمان العراقي	1998/7/25	2004/7/8	250,000,000,000	17,772,600,000
قطاع الخدمات	مدينة العاب الكرخ	1989/3/16	2004/7/25	500,000,000	143,600,000
	المعمورة للاستثمارات	1993/1/19	2004/6/15	16,511,000,000	2,522,800,000
	بغداد العراق للنقل العام	1987/7/27	2004/7/8	500,000,000	23,800,000
	البادية للنقل العام	1994/3/26	2004/1/20	2,200,000,000	715,800,000
القطاع الصناعي	إنتاج الالبسة الجاهزة	1976/5/31	2004/7/25	1,593,000,000	18,200,000
	الهلال الصناعية	1962/3/18	2004/6/15	12,375,000,000	1,732,600,000
	بغداد لمواد التغليف	1962/5/27	2004/7/25	1,080,000,000	89,300,000
	العراقية الهندسية	1985/10/1	2004/7/8	1,500,000,000	88,500,000
قطاع الفندقة	فندق بابل	1990/4/10	2004/4/9	1,350,000,000	155,400,000
	فندق السدير	1990/2/19	2006/11/22	1,239,000,000	210,200,000
	الوطنية للسياحة	1978/5/8	2004/7/8	5,437,543,500	175,100,000

	فندق المنصور	1989/6/30	2006/9/25	2,923,200,000	603,300,000
القطاع الزراعي	الحديثة للإنتاج الحيواني	1991/3/25	2004/9/4	3,600,000,000	20,300,000
	العراقية لإنتاج اللحوم **	1987/6/13	2005/3/8	4,125,000,000	91,300,000
	العراقية الزراعية	1984/8/15	2004/9/4	360,000,000	11,000,000
	الشرق الاوسط للأسماك	1994/8/9	2004/8/3	300,000,000	8,400,000

** في القطاع الزراعي لا توجد سوى الحديثة للإنتاج الحيواني المرتفعة وبالنتيجة تم اختيار الاقل انخفاضاً بالقيمة السوقية.

2.4. قياس جودة الابلاغ المالي Measure the quality of financial reporting

سيتم قياس جودة المستحقات وهذا يتم بعد تهيئة البيانات الخاصة بكل قياس وأهمها بيانات التدفق النقدي التشغيلي الذي سيتم استخراجه عن طريق معادلة خاصة بذلك وباستعمال برنامج (SPSS) وكما يأتي:

أولاً: قياس التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي:

لغرض تهيئة البيانات واستعمالها في قياس جودة المستحقات والابلاغ المالي لعينة البحث تم استخراج التدفق النقدي المستقبلي عن طريق الاعتماد على متغيرات رأس المال العامل لتقدير التدفق النقدي المستقبلي بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المشار إليها سابقاً إذ كانت البيانات كما هي ظاهرة في الجدول (4 – 1) كالآتي:

جدول (4-1)

كشف التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي لعينة البحث

ت	الوحدة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف اشور للاستثمار	0.0965	0.0467	0.0963	0.0388	-0.0207
2	مصرف دجلة والفرات	0.0439	0.0595	-0.1031	0.0709	1.2302
3	مصرف الشرق الاوسط	0.0445	0.1410	-0.0511	-0.0934	-0.1102
4	مصرف الائتمان العراقي	0.2387	0.3013	0.0685	-0.0925	-0.4942
5	مدينة العاب الكرخ	0.1069	0.7238	-0.1566	-0.2057	10.6865
6	المعمورة للاستثمارات	-0.2034	-0.1515	-0.0078	-0.0071	4.3137
7	بغداد للنقل العام	0.1083	0.3602	0.3558	0.2599	-0.4942
8	البادية للنقل العام	-0.0068	0.0131	0.0843	0.1818	10.3200
9	الالبسة الجاهزة	-1.2409	-0.0638	-0.0849	-0.5267	-0.1448
10	الهلال الصناعية	-0.1010	-0.9879	-0.3213	0.0280	10.1452
11	بغداد لمواد التغليف	-0.0577	-0.0825	0.0795	-0.0335	3.9767
12	العراقية الهندسية	-0.0404	-0.1273	0.0382	-0.0265	0.0450
13	فندق بابل	-0.0864	0.0475	-0.1045	-0.1132	-2.3812

14	فندق السدير	0.0630	-0.2682	-0.6027	-0.0777	-0.2388
15	الوطنية السياحية	0.1883	0.2573	0.1539	0.0403	-2.5473
16	فندق المنصور	0.1680	-0.0248	-0.0254	0.3243	-0.3546
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.4774	0.1338	-0.1982	-0.0109	-0.3071
18	الشرق الاوسط للأسماك	0.4953	-0.2669	-0.1179	-0.0232	-0.2715
19	العراقية الزراعية	0.1239	0.1918	0.2028	0.8309	12.0521
20	العراقية للإنتاج اللحوم	0.0057	0.0809	0.0272	-0.0131	0.4083

تم استعمال المعادلة في أدناه لاستخراج التدفقات النقدية التشغيلية وخصم النتائج إلى إجمالي الاصول

$$(CFOi_{t+1} = \alpha_0 + \beta1*CFO_{i,t}+\beta2*\Delta AR_{i,t}+\beta3*\Delta INV_{i,t}+\beta4*\Delta AP_{i,t}+\beta5*DEPRi_{,t}+\beta6*OTHERi_{,t}+\varepsilon_{i,t+1})$$

ثانياً: بعد تهيئة البيانات تم قياس جودة المستحقات لعينة البحث كما مبينة في الجدول (4-2) باستعمال نموذج (Verdi) المشار إليه سابقاً كما يلي:.

جدول (4-2)
جودة المستحقات لعينة البحث

ت	السنة / الوحدة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف اشور للاستثمار	0.308	0.057	-0.020	0.053	-1.310
2	مصرف دجلة والفرات	-0.191	0.029	0.228	0.170	-0.613
3	مصرف الشرق الاوسط	0.131	0.034	-0.110	0.083	0.343
4	مصرف الائتمان العراقي	-0.352	0.362	-0.174	-0.043	-0.004
5	مدينة العاب الكرخ	-0.165	0.161	-0.168	0.350	0.311
6	المعمورة للاستثمارات	0.167	0.219	-0.042	0.113	-3.383
7	بغداد للنقل العام	0.851	-0.064	0.152	0.030	-0.786
8	البادية للنقل العام	0.034	0.053	0.016	0.096	0.264
9	الالبسة الجاهزة	-0.121	0.224	0.027	0.066	-0.309
10	الهلال الصناعية	0.386	-0.220	0.090	-0.605	-0.712
11	بغداد لمواد التغليف	-0.080	0.033	0.096	0.060	-242.984
12	العراقية الهندسية	-0.238	-1.727	2.089	-0.024	2.558
13	فندق بابل	0.052	0.151	-0.325	-0.183	-5.408
14	فندق السدير	0.135	0.084	0.030	0.032	0.006
15	الوطنية السياحية	0.103	-0.069	-0.036	-0.005	-0.023
16	فندق المنصور	0.238	0.665	0.581	1.001	0.127

17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.578	0.055	0.247	0.474	-0.483
18	الشرق الاوسط للأسماك	3.333	2.754	1.250	1.299	0.617
19	العراقية الزراعية	2.776	2.331	1.481	1.520	0.097
20	العراقية للإنتاج اللحوم	0.207	0.134	0.202	0.338	0.327
	المتوسط الحسابي	0.133	0.0705	0.06	0.0745	-0.0135
	أعلى قيمة	3.333	2.754	2.089	1.52	2.558
	أدنى قيمة	-0.352	-1.727	-0.325	-0.605	-242.984

تم استعمال المعادلة في أدناه لاستخراج جودة المستحقات بعد تهيئة البيانات الخاصة بها

$$(Accruals_{i,t}=\alpha+\beta1*CashFlowi_{t-1}+\beta2*Cash\ Flow_{i,t}+\beta3*CashFlow_{i,t+1}+\beta4*\Delta Revenue_{i,t}+\beta5*PPE_{i,t})$$

الملاحظات على الجدول (4-2) :

1. يلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا في نسب الابلاغ المالي عن المستحقات لعينة البحث.

2. قياساً إلى متوسط القيم فإن أعلى نسبة لجودة المستحقات لسنة 2010 ، 2011 كانت للشرق الاوسط أما 2012 فكانت للعراقية الهندسية و2013 كانت للعراقية الزراعية و2014 للعراقية الهندسية، وأقلها لسنة 2010 كانت لمصرف الائتمان العراقي وسنة2011 كانت للعراقية الهندسية أما سنة2012 فكانت لفندق بابل و2013 كانت للهلال الصناعية وسنة 2014 كانت لبغداد لمواد التعبئة والتغليف.

ثالثاً: أثر جودة الإبلاغ المالي عن المستحقات في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية : لغرض معرفة تأثير جودة الابلاغ المالي في قيمة السهم، تم حساب المتوسطات لعينة البحث والانحراف العياري من أجل حساب قيمة (T) ومقارنتها مع (T) الجدولية لمعرفة التأثيرات المعنوية للعينة الاحصائية، وكانت النتائج كما في الجدول (4-3) الآتي:

جدول (4-3)

دلالة جودة المستحقات في قيمة الوحدة الاقتصادية

ت	الوحدة الاقتصادية	Mean	Std. Deviation	$T._{cal}$	$T._{tab}$	Sign
1	مصرف اشور للاستثمار	-130,426	71,444	4.082	2.015	معنوية
2	مصرف دجلة والفرات	-49,100	12,803	8.575	2.015	معنوية
3	مصرف الشرق الاوسط	-174,731	66,258	5.897	2.015	معنوية
4	مصرف الائتمان العراقي	-273,700	92,352	6.627	2.015	معنوية
5	مدينة العاب الكرخ	-3,637	2,824	2.880	2.015	معنوية
6	المعمورة للاستثمارات	-50,855	21,072	5.397	2.015	معنوية
7	بغداد للنقل العام	-10,659	5,176	4.605	2.015	معنوية
8	البادية للنقل العام	-9,327	3,867	5.393	2.015	معنوية
9	الالبسة الجاهزة	-8,460	4,321	4.379	2.015	معنوية
10	الهلال الصناعية	-10,492	3,658	6.414	2.015	معنوية
11	بغداد لمواد التغليف	-2,596	747	7.771	2.015	معنوية
12	العر اقية الهندسية	-2,550	818	6.972	2.015	معنوية

13	فندق بابل	-38,569	16,751	-5.149	2.015	معنوية
14	فندق السدير	-27,787	7,161	8.676	2.015	معنوية
15	الوطنية السياحية	-71,325	17,271	9.234	2.015	معنوية
16	فندق المنصور	-93,741	16,217	12.925	2.015	معنوية
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	-1,489	722	4.611	2.015	معنوية
18	الشرق الاوسط للأسماك	-4,905	2,045	5.362	2.015	معنوية
19	العراقية الزراعية	-3,277	1,267	5.785	2.015	معنوية
20	العراقية للإنتاج اللحوم	-30,561	5,613	12.174	2.015	معنوية

الملاحظات على الجدول (4-3) :

1. تم استخراج (T) الجدولية لمدة 5 سنوات إذ كانت (2.015) وبمعامل (0.05)، وبالمقارنة مع (T) المحسوبة وجد أن هناك تأثير معنوي لجودة الابلاغ المالي على قيمة السهم السوقية لعينة البحث وهو ما يثبت صحة فرضية البحث.

3.4. تأثير الالتزامات المحتملة في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية: لمعرفة رأي المستثمرين والوسطاء في مدى تأثير الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة على وفق المعايير الدولية في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية، قام الباحثان بإعداد استمارة (استبانة) استطلعا فيها آراء المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تضمنت الاستبانة (20) سؤالا تتعلق بمحوري الاستبيان الاول منها " تتأثر القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية تبعاً لجودة المعلومات الواردة في القوائم المالية "، والثاني " تؤثر جودة الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة في قرارات أصحاب المصالح". وقد اعتمد في صياغة الاستبانة على النتائج التي توصلت إليها الأبحاث المنشورة في الدوريات والمرتبطة بمشكلة البحث فضلاً عن الفرضيات التي انطلق منها البحث سعياً لإثبات صحتها أو عدمها، ولاختبار صدقها عرضت على مجموعة من الأساتذة المحكمين في مجالات اختصاص متنوعة، ومن أجل اختبار صحة فرضية البحث سيتم استعمال الادوات الاحصائية الآتية :

(1) اختبار (T) : بيان العلاقة بين متغير جودة الابلاغ المالي والقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية (عدد الاسهم * سعر الاغلاق السنوي) ومقارنة نتيجة اختبار (T) المحسوبة مع قيمة (T) الجدولية.

(2) اختبار (F) : تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وبيان مدى قبول صحة الفرضية أو رفضها عن طريق مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية.

(3) قيمة (R^2): لمعرفة جودة نموذج الانحدار بين متغيرات العينة.

(4) معامل الارتباط (R / correlation): معامل الارتباط البسيط الذي يشير إلى قيمة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

(5) الانحراف المعياري(σ): تحديد التشتت وهو يقوم على احتساب الانحراف عن المتوسط القيم.

(6) الوسط الحسابي: هو مجموع مفردات العينة مقسوماً على عددها.

وفي أدناه تفاصيل استمارة الاستبانة ومجتمع البحث ومواصفات عينته وتحليل نتائج الاستبانة الموزعة:

الجدول (4-4)

استمارات الاستبانة الموزعة والمعادة والصحيحة							
الموزعة		المعادة		الصحيحة		المستبعدة	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
53	%100	43	%81	38	%72	5	%9
المصدر: إعداد الباحث							

3.الجدول (4-5) توزيع الاستبانة على وفق طبيعة العمل				
التفاصيل	مدير	مستثمر	أكاديمي	محلل مالي
التكرار	9	14	4	11
النسبة	%23.7	%36.8	%10.5	%28.9

التحليل الاحصائي: تم استعمال أدوات الاحصاء الوصفي المتمثلة بـ (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) و(معامل الاختلاف) لتقدير التشتت المطلق لإجابات العينة عن الوسط الحسابي. وبما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (أتفق تماماً، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق تماماً) مقياس ترتيبي والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان Weights وهي ((أتفق تماماً=5 ، أتفق=4، محايد=3، لا أتفق=2، لا أتفق تماماً=1) وبالنتيجة فأن تحليل نتائج الاستبانة تظهر الاتي:

أولاً: محور القيمة السوقية الوحدة الاقتصادية (٧) : تتأثر القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية تبعاً لجودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

الجدول (4-6) بيانات المحورالاول القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية							
	فقرات محور القيمة السوقية	المقياس	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
1	يهتم مستعمل المعلومات بكون القوائم المالية للوحدات الاقتصادية معدة على وفق المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية.	التكرار	15	17	4	2	0
		النسبة	39%	45%	11%	5%	0%
2	يهتم مستعمل المعلومات بإفصاح الوحدات الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة التي قد تؤثر مستقبلاً في القيمة السوقية.	التكرار	14	15	6	2	1
		النسبة	37%	39%	16%	5%	3%
3	تتأثر قرارات المستثمر تبعاً لما تتضمنه القوائم المالية من معلومات وافية ودقيقة عن الالتزامات المحتملة للوحدات الاقتصادية.	التكرار	13	19	4	2	1
		النسبة	33%	49%	10%	5%	3%
4	يؤثروجود تفاصيل عن الالتزامات المحتملة في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية.	التكرار	9	21	8	0	0
		النسبة	24%	55%	21%	0%	0%
5	إفصاح الوحدات الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة بشكلٍ	التكرار	12	19	3	3	1

	كاف يجعل قوائمها المالية أكثر عدالة .	النسبة	32%	50%	8%	8%	3%
6	إفصاح الوحدات الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة بشكلٍ كاف تعزز قيمة السهم السوقية.	التكرار	12	19	3	3	1
		النسبة	32%	50%	8%	8%	3%
7	عدم إبلاغ الوحدة الاقتصادية عن الالتزامات المحتملة يعود لتأثيره السلبي بقيمتها الاقتصادية.	التكرار	15	12	5	2	4
		النسبة	39%	32%	13%	5%	11%
8	عدم إبلاغ الوحدة الاقتصادية عن الالتزامات المحتملة يعود لتأثيره السلبي على سمعتها في السوق.	التكرار	15	12	5	2	4
		النسبة	39%	32%	13%	5%	11%
9	إن عدم الافصاح عن الالتزامات المحتملة يؤثر على المركز المالي مستقبلاً.	التكرار	14	16	5	3	0
		النسبة	37%	42%	13%	8%	0%
10	ان وجود التزامات محتملة لدى الوحدة الاقتصادية يؤثر في أتخاذ القرارات الاستثمارية.	التكرار	10	18	7	2	1
		النسبة	26%	47%	18%	5%	3%

وتم حساب الوسط الحسابي (المتوسط المرجح) وهو (0.8) حاصل قسمة (5/4)، حيث 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية ، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة ، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و 5 تمثل عدد الاختيارات ويصبح التوزيع حسب الجدول كالاتي : المتوسط المرجح المستوى من 1 إلى 1.79 لا أتفق بشدة، من 1.80 إلى 2.59 لا أتفق، من 2.60 إلى 3.39 محايد، من 3.40 إلى 4.19 أتفق، من 4.2 إلى 5 أتفق تماماً، وكذلك تم استخراج الانحراف المعياري وحساب معامل الاختلاف لمعرفة مدى الانسجام بين فقرات المتغير المتابع(Y) القيمة السوقية كما يأتي:

الجدول (4-7)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الاول

ت	فقرات محور قيمة الوحدة الاقتصادية	الوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
1	يهتم المستثمر بكون القوائم المالية للوحدات الاقتصادية معدة على وفق المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية.	4.18	.834	20%	أتفق تماماً
2	يهتم المستثمر بإفصاح الوحدات الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة التي قد تؤثر مستقبلاً في القيمة السوقية.	4.03	1.000	25%	أتفق
3	تتأثر قرارات المستثمر تبعاً لما تتضمنه القوائم المالية من معلومات وافية ودقيقة عن الالتزامات المحتملة للوحدات الاقتصادية.	4.11	.894	22%	أتفق
4	يؤثر وجود تفاصيل عن الالتزامات المحتملة في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية.	4.03	.677	17%	أتفق
5	إفصاح الوحدات الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة بشكلٍ كاف يجعل قوائمها المالية أكثر عدالة .	4.00	.986	25%	أتفق
6	إفصاح الوحدات الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة بشكلٍ كاف تعزز قيمة السهم السوقية.	4.00	.986	25%	أتفق
7	عدم إبلاغ الوحدة الاقتصادية عن الالتزامات المحتملة يعود لتأثيره السلبي بقيمتها الاقتصادية.	3.76	1.384	37%	أتفق
8	عدم إبلاغ الوحدة الاقتصادية عن الالتزامات المحتملة يعود لتأثيره السلبي على سمعتها في السوق.	3.76	1.384	37%	أتفق

9	إن عدم الافصاح عن الالتزامات المحتملة يؤثر على المركز المالي مستقبلاً.	4.03	1.000	25%	أتفق
10	ان وجود التزامات محتملة لدى الوحدة الاقتصادية يؤثر في أتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.89	.953	24%	أتفق
	النتيجة	3.98	.530	13%	أتفق

** معامل الاختلاف = $\frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط}} * 100$ (لقياس مدى التشتت)

ثانياً: محور الالتزامات المحتملة : تؤثر جودة الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة في قرارات أصحاب المصالح.

الجدول (4-8)

بيانات المحور الثاني / الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة

	فقرات محور الالتزامات المحتملة	المقياس	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
1	يهتم المستثمر بكون القوائم المالية للوحدات الاقتصادية تحتوي على أفضل تقدير للالتزامات المحتملة.	التكرار	15	17	4	2	0
		النسبة	39%	45%	11%	5%	0%
2	يهتم المستثمر بإفصاح الوحدات الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة	التكرار	14	15	6	2	1
		النسبة	37%	39%	16%	5%	3%
3	يؤثر وجود تفاصيل عن الالتزامات المحتملة في قرارات المستثمر.	التكرار	9	21	8	0	0
		النسبة	24%	55%	21%	0%	0%
4	تمتلك الوحدات الاقتصادية المعرفة والفهم الكامل للتعرف على ما يعد التزاماً محتملاً.	التكرار	7	11	15	2	3
		النسبة	18%	29%	39%	5%	8%
5	تتمتع الوحدات الاقتصادية بالقدرات البشرية والمحاسبية والمعرفية التي تمكنها من قياس الالتزامات المحتملة.	التكرار	13	18	3	4	0
		النسبة	34%	47%	8%	11%	0%
6	عدم ابلاغ الوحدة الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة يعود لعدم توفر معايير محاسبية محلية.	التكرار	9	15	7	6	1
		النسبة	24%	39%	18%	16%	3%
7	عدم الإبلاغ عن الالتزامات المحتملة يعود لضعف إمكانيات الوحدة الاقتصادية من الناحية المحاسبية.	التكرار	8	17	8	5	0
		النسبة	21%	45%	21%	13%	0%
8	يعود سبب عدم ابلاغ الوحدة الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة لعدم قدرتها على الوفاء بها.	التكرار	8	15	7	5	3
		النسبة	21%	39%	18%	13%	8%
9	يسهم عدم وضوح متطلبات الاعتراف والقياس والافصاح لدى الوحدات الاقتصادية في عدم الإبلاغ عن الالتزامات المحتملة.	التكرار	6	20	9	3	0
		النسبة	16%	53%	24%	8%	0%
10	تولي الوحدات الاقتصادية العراقية اهتماما واضحا في الافصاح عن التزاماتها المحتملة وفقاً لأفضل تقدير بغض النظر عن تأثيراته.	التكرار	3	13	15	6	1
		النسبة	8%	34%	39%	16%	3%

وتم حساب الوسط الحسابي واستخراج الانحراف المعياري وحساب معامل الاختلاف لمعرفة مدى الانسجام بين فقرات المتغير المستقل (X) الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة كما يأتي:

الجدول (4-9)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الثاني

ت	فقرات محور القيمة السوقية	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
1	يهتم المستثمر بكون القوائم المالية للوحدات الاقتصادية تحتوي على أفضل تقدير للالتزامات المحتملة	4.18	.834	20%	أتفق تماماً

2	يهتم المستثمر بإفصاح الوحدات الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة	4.03	1.000	25%	أتفق
3	يؤثروجود تفاصيل عن الالتزامات المحتملة في قرارات المستثمر.	4.03	.677	17%	أتفق
4	تمتلك الوحدات الاقتصادية المعرفة والفهم الكامل للتعرف على ما يعد التزاماً محتملاً.	3.45	1.108	32%	أتفق
5	تتمتع الوحدات الاقتصادية بالقدرات البشرية والمحاسبية والمعرفية التي تمكنها من قياس الالتزامات المحتملة.	4.05	.928	23%	أتفق
6	عدم ابلاغ الوحدة الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة يعود لعدم توفر معايير محاسبية محلية.	3.66	1.097	30%	أتفق
7	عدم الإبلاغ عن الالتزامات المحتملة يعود لضعف إمكانيات الوحدة الاقتصادية من الناحية المحاسبية.	3.74	.950	25%	أتفق
8	يعود سبب عدم ابلاغ الوحدة الاقتصادية عن التزاماتها المحتملة لعدم قدرتها على الوفاء بها.	3.53	1.202	34%	أتفق
9	يسهم عدم وضوح متطلبات الاعتراف والقياس والافصاح لدى الوحدات الاقتصادية في عدم الإبلاغ عن الالتزامات المحتملة.	3.76	.820	22%	أتفق
10	تولي الوحدات الاقتصادية العراقية اهتماما واضحا في الافصاح عن التزاماتها المحتملة وفقاً لأفضل تقدير بغض النظر عن تأثيراته.	3.53	.927	26%	أتفق
	النتيجة	3.771	.463	12%	أتفق

ولاختبار صحة الفرضيتين الفرعيتين، الثانية والثالثة، تم استعمال خاصيتي الارتباط والانحدار بين المتغيرين (X,Y) عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط (Y= BX+a).

وبيان مدى الارتباط بينهما باستعمال معامل ارتباط بيرسون. ولمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل (الالتزامات المحتملة) على المتغير التابع (قيمة الوحدة الاقتصادية) تتبين النتائج الظاهرة في الجدول (4-43) وكالاتي:

الجدول (4-10)

قيم معامل الارتباط وقيم (F-R^2-β-P.value)لنماذج الانحداربين متغيرات الاستبيان

المتغير المستقل(X)	Correlation	$F_{.cal}$	P.value	R^2	β	المتغير التابع(Y)
الالتزامات المحتملة	0.600	20.301	.0000673	0.600	0.687	قيمة الوحدة الاقتصادية
$F_{.tab}$ = 4.17						

مما تقدم من تحليل نتائج الآراء المستطلعة في استمارة الاستبانة، تتضح صحة فرضية البحث الثانية وهي " أن الإبلاغ عن الالتزامات المحتملة يؤدي الى توفير معلومات ملائمة عن الوحدة الاقتصادية تؤثر إيجاباً في القرار المتخذ من المستثمر " ويدعم الفرضية الاولى التي تم إثباتها سابقاً وهي" أن لجودة الإبلاغ المالي والابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة تأثير في تحسين القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية".

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

بعد اكمال الجانب النظري والتطبيقي في الفصل الرابع الذي تضمن قياس جودة، فضلاً عن تحليل نتائج الاستبانة، يستنتج الاتي:

1.5. الاستنتاجات

1. اختلاف درجة جودة المستحقات للوحدات الاقتصادية عينة البحث .
2. أن الابلاغ عن الالتزامات المحتملة لم يتم بالصورة التي تعكس الموثوقية والمصداقية في القوائم المالية لعدد من الوحدات الاقتصادية عينة البحث.
3. أن عدم وجود معايير محلية تساعد الكوادر المحاسبية على توضيح أسس الاعتراف والقياس والافصاح عن الالتزامات المحتملة يسهم في ضعف الابلاغ عنها.
4. أن الموثوقية والمصداقية وعدالة المعلومات الواردة في القوائم المالية تأتي من ضرورة إتباع أسس صحيحة في تقديم النتائج دون التحيز لطرف على حساب آخر.
5. أن الكشف عن الالتزامات المحتملة له تأثيرات في عملية اتخاذ القرار من مستعملي القوائم المالية وبالنتيجة التأثير في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.
6. هناك غموض ونقص في المعلومات من الوحدات الاقتصادية التي تفصح عن التزاماتها بصورة غير مكتملة.
7. اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالإبلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة يربك مستعملي القوائم المالية في اتخاذ القرار الصحيح.

2.5. التوصيات :

1. ضرورة إعداد القوائم المالية المنصوص عليها في المعايير الدولية بما يعكس نتيجة النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية.
2. الاهتمام بجودة الابلاغ المالي وبما يعكس الموثوقية والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية.
3. أصدار معايير محلية تتسق مع متطلبات المعايير الدولية بما يسهم في تعزيز فهم الكوادر المحاسبية لأسس الاعتراف والقياس والافصاح عن الالتزامات المحتملة.
4. ضرورة الاهتمام بالمعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة من الوحدة الاقتصادية لاتخاذ القرار الصحيح من مستعملي تلك المعلومات.
5. أن الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة ضروري لتأثيره في قرارات المستثمرين إذ ينعكس على أداء السهم في الأسواق المالية.
6. الافصاح الكامل عن جميع المعلومات المتعلقة بالالتزامات المحتملة لآجل اتخاذ القرار المبني على أسس صحيحة ومعلومات دقيقة.
7. ضرورة توحيد أسس الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة بما لا يؤدي إلى تضارب في المعلومات.

المصادر

- الججاوي، طلال محمد علي، وآخرون، (أساسيات المعرفة المحاسبية)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2009.
- خميس، فاتن عطية، (2010)، (قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن الالتزامات البيئية الاحتمالية على قرارات مستخدمي القوائم المالية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر،
- سويد، بسمة، (2012)، (دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي التكلفة التاريخية – القيمة العادلة)، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر،

- المعيار المحاسبي الدولي (19)، (منافع الموظفين)، لجنة معايير المحاسبة الدولية (ISAB)، المملكة المتحدة، 2004، 906-917.

- المعيار المحاسبي الدولي (37)، (المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة)، لجنة معايير المحاسبة الدولية (ISAB)، المملكة المتحدة، 2004، 1526-1559.

- القاعدة المحاسبية العراقية (9)، (الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتأريخ الميزانية العامة)، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، العراق، 1997.

- التقارير المالية المنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية.

- Barker, Richard, McGeachin, Anne, (2011), (The Recognition and Measurement of Liabilities in IFRS), Electronic copy available at:www.ssrn.com, No.1952739, USA, pp.1-45.

- Business taxes law guide, (Sales and Use Tax Law), California State Board Equalization, USA, 2012, p.1-2.

- Cebotari1. Aliona, (2008), (Contingent Liabilities: Issues and Practice), IMF, Working Paper International Monetary Fund WP/08/245, USA, pp. 1-60.

- Cohen, Daniel A., (2003), (Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences), Department of Accounting and Information Management Kellogg School of Management, Northwestern University, UK, pp. 1-55.

- Davinci, Leonardo, (2010), (Applying International Financial Reporting Standards), Institute of Professional Financial Managers, UK, pp.1-144.

- Dowad, Phil, Catherine Morley, Bruce Darton, Mary Tokar, (2010), (Measurement of liabilities in IAS 37 International Financial Reporting Standards), KPMG IFRG Limited, Publication no: 1001025, UK, pp.1-25.

- Edmonds, Thomas p, et al, (fundament financial & management accounting), McGraw-Hills Irwin, USA, 2007.

- ICAEW, (Measurement in Financial Reporting), The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, United Kingdom, 2006, p.1-77 .

- IFRS, (Conceptual Framework for Financial Reporting), International Accounting Standards Board© IFRS Foundation, 2010, United Kingdom, 2010, p.1-66.

- Kennedy, Jane, Taren Cemitcheil, Stephane E. Sefcik, (1998), (Disclosure of Contingent Environmental Liabilities), Journal of Accounting Research, Vol. 36 No. 2 autumn, USA, pp. 257-277.

- Kieso, Donald E., Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield, (Intermediate Accounting, 14th edition), John Wiley & Sons, USA, 2012.

- Lewis, Christopher M., Mody, Ashoka, (1998), (The Management of Contingent Liabilities), library congress cataloging in publication data, edited by timothy Irwin, et,al, dealing with public risk in private infrastructure, world bank Latin American and Caribbean studies, ISBN 0-8213-4030-1, USA, pp.130-153.

- Marcel, Florian, Cristina. Alina, (2012), (Environmental Liabilities Accounting : an review of some standards and guidelines), Journal of Public Administration, Finance and Law, issue: 2, Romania, pp. 47--51.

- McDonald, Jason, (2005), (Dealing with Contingent Liabilities), National

reporting for contingencies), Management Accounting Quarterly 1, Vol.13, No.3, USA, pp.1-8.
- Verdi, Rodrigo S., (2006), (Financial Reporting Quality and Investment Efficiency), University of Pennsylvania, http://papers.ssrn.com, USA, pp.1-44.
- Wallace, Perry E., (1993), (Disclosure of Environmental Liabilities under The Securities Laws), Washington and Lee Law Review, Vol. 50, Issue 3, Article 6, USA, pp.1093-1144.
- www.investopedia.com.

Bureau of Economic Research, 2007, NBER - EASE, Volume 16, University of Chicago Press, Volume ISBN: 978-0-226-38681-2, pp.284-286.
- Melchior Vella and Gevit Duca, (2014), (Public Debt and Contingent Liabilities), Economic Policy Department, Ministry for Finance, pp.1-6.
- Morley, Miranda, (2015), (Depreciation Expense Account vs. Allowance for a Depreciation Account), chron.com, USA, pp.1-3.
- Murthy .P, (2007), (Product reliability and warranty), Prod. vol.17 no.3 Sao Paulo, Brazil, pp. 426-434.
- Murthy, Djamaludin.I, (2002), (New product warranty), Int. J. Production Economics 79, USA, pp. 231–260.
- SAC.4, (Definition and Recognition of the Elements of Financial Statements), Australian Accounting Standards Board, Australia, 1995, p.1-101.
- Santana. Luciene, Ivone Luiz Gonçalves, Marilia Nascimento, Luiz Claudio dos Santos Pereira, (2007), (Disclosure Equitable, Constructive and Legal Liabilities), ENANPAD, Rio de Janeiro, R22-26, Brazil, pp.1-14.
- Schiff, Jonathan, Schiff, Allens, Rozen, Hannah, (2012), (Accounting and

The Effect of Contingent Liabilities in the Economic Value of the Entity

Haidar Ali Jarad Massoudi [a]
Ali Khalaf Katie Jubouri [b]

Abstract:

The preparation of Financial Statements must reflect the activity of the Economic Entity . the influential activity elements are liabilities that happen as a result of that activity, which is of great importance in the quality of Financial

Reporting and its impact on the economic value of the Entity, as they face some problems in the reporting of contingent liabilities that could pose a burden the future. As a result, investors often turn to financial statements for the purpose of knowledge of the financial position and the offer of financial information on the nature of the contingent liabilities and its ability to predict the possibility of the recognition, measurement and reporting of these contingent liabilities. It was concluded that the reporting of contingent liabilities is not the image that reflects the reliability and credibility of the financial statements and that the lack of local standards will help the accounting staff to clarify the foundations of the recognition, measurement and disclosure of contingent liabilities contributes to the weakness reported, and as a result, the financial reporting of contingent liabilities is necessary to influence the decisions of investors, which are reflected on the stock's performance in the financial markets .

a - Faculty of Economics and Administration, Karbala University .

b - Southern Technical University, Nasiriyah .